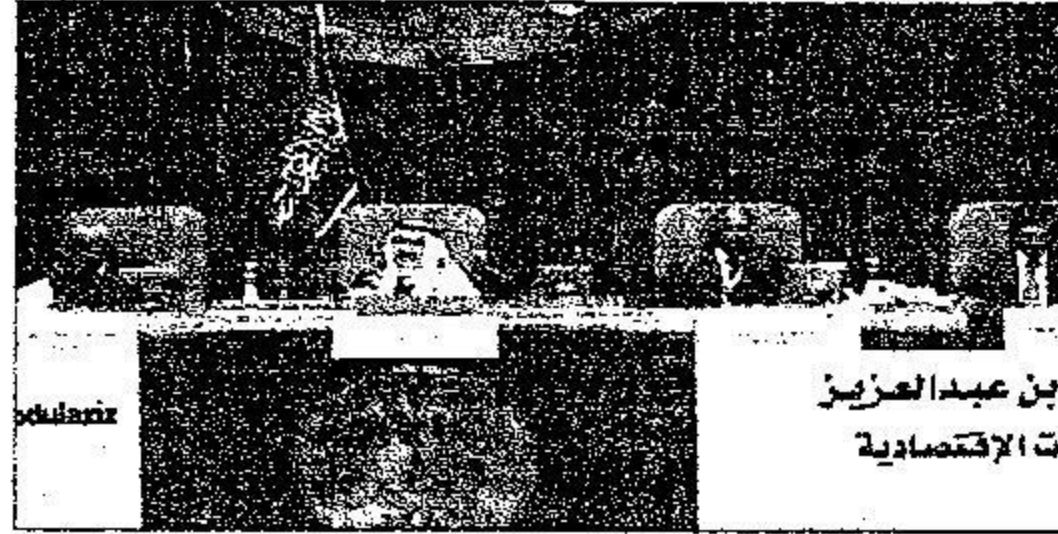
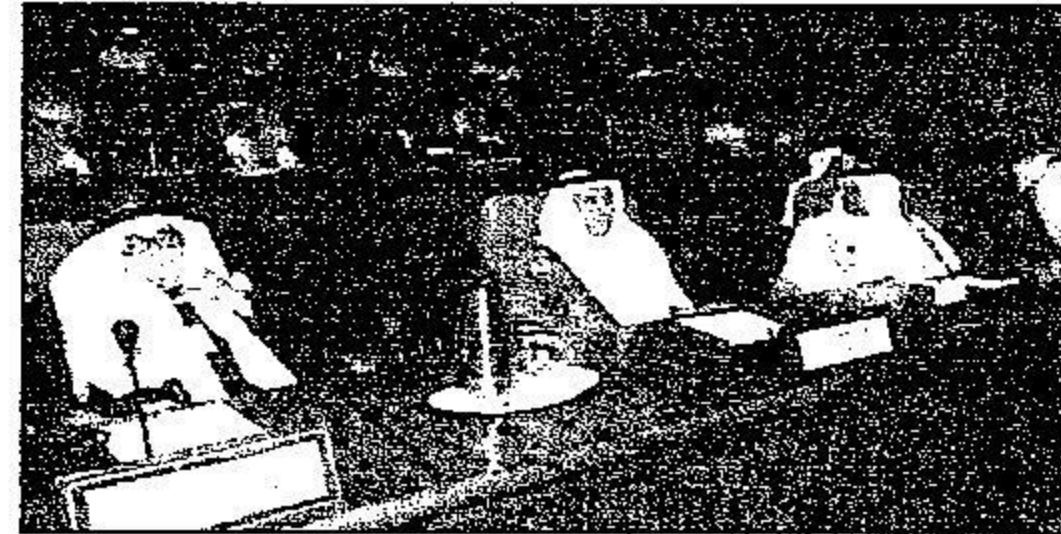


في أولى جلسات المؤتمر الإفريقي - الخليجي

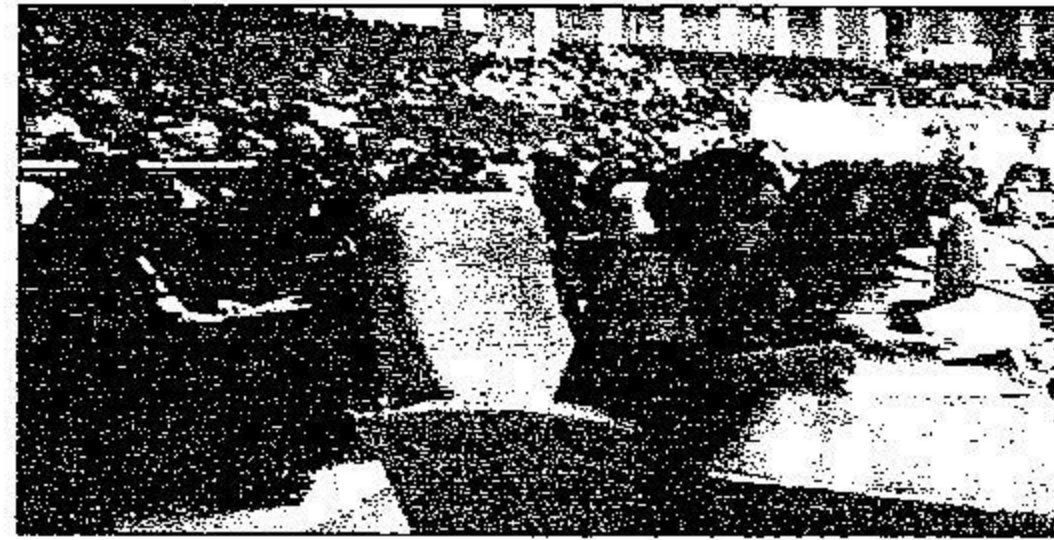
الخليجيون يطالبون بالمناخ الآمن والإفريقيون يعدون بتسهيل إجراءاتهم مقترح بإنشاء صندوق خليجي مشترك لدعم الصادرات إلى إفريقيا



القصيبي يترأس إحدى الجلسات



جانب من الحضور الخليجي في المؤتمر



مسؤولات افريقيات وخليجيات خلال المؤتمر

الرياض - فهد الثنيان،
فيصل العبدالكريم
تصوير - حاتم عمر

■ شدد مسؤولون خليجيون وأفارقة في بداية جلسات أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ الذي ينظمه مجلس الغرف السعودية على ضرورة إزالة العقبات التي تعترض مسيرة تعزيز التعاون الخليجي الإفريقي والارتقاء به ليكون ملائما للإمكانات الكبيرة التي تتميز بها المجموعتان. وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط

الدكتور خالد القصيبي لدى ترؤسه الجلسة الافتتاحية على أهمية مواصلة البناء والتعاون الاقتصادي بين المجموعتين الخليجية والإفريقية، مشيدا بما تم تحقيقه في الأعوام العشرة الماضية.

ونوه القصيبي بالعلاقات بين دول الخليج وإفريقيا التي شهدت تطورا ملموسا منذ العام ٢٠٠٠، إلى أن التجارة الخارجية وتعزيزها على أساس القدرات التنافسية سيساهم في بناء شراكة حقيقية بين

المتاحة والفرص التي تزخر بها دول إفريقيا، معيدا العوامل التي تعيق تقدم الكثير من الدول الإفريقية ومن أبرزها الركود الاقتصادي وعدم وجود فضاءات إعلامية تسوق الاستثمارات. وطالب أن يكون هناك تعاون وتقاهم مشترك بين الخليج وإفريقيا من خلال ما لدى الجانبين من إمكانات كبيرة سواء على صعيد الفرص في إفريقيا والقدرات والخبرات الخليجية للاستفادة من

سيساهم في بناء شراكة حقيقية بين الجانبين.

والمح القصيبي الى أن التجارب العالمية تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية لمساعدة الدول على تحقيق معدلات نمو ونقل وتوطين التقنيات وأساليب العمل الحديثة وتدريب المواطنين ، وقال بأنه هنا يبرز دور الحكومات في جلب تلك الاستثمارات من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات بما يضمن تسهيل الأعمال وتسهيل منح التراخيص وضمان الاستثمارات وتحويل الأرباح والحصول على الائتمان.

واختتم بان دول الخليج قطعت شوطا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية مستشهدا على ذلك بما حققته المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي تجاوزت ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

من جهته قال رئيس جمهورية موزمبيق ارماندو ايميليو: إن المؤتمر سيعكس الكثير من الفرص الاستثمارية للجانبين، ووجود رؤساء أفرقة في المؤتمر يدل على الاهتمام بتطوير علاقات بلدانهم مع دول الخليج، مضيفا ان موزمبيق تقدمت ٦ مراكز في تصنيف ممارسة الأعمال وتسهيلها، كما وقعت اتفاقيات مع العديد من الدول لتجنب الازدواج الضريبي إضافة لعضويتها في منظمة التجارة العالمية.

وأعرب عن أمله بأن يساهم المؤتمر في تعزيز العلاقات الإفريقية مع دول الخليج من خلال إيجاد العديد من الأسس والفرص المتاحة بين الجانبين خاصة في مجالات الأمن الغذائي والتي تركز عليها دول الخليج ، مفيدا بان موزمبيق تمثل وجهة رئيسية لهذا النوع من الاستثمار الزراعي.

واستعرض رئيس موزمبيق بعضا من ملامح البيئة الاستثمارية ببلاده ومن بينها نظام العمل والمنافع المتبادلة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، مشيرا الى ان أبرز الفرص الاستثمارية تتركز في الزراعة والثروة الحيوانية وزراعة الأعلاف، وإنشاء الخزانات والسدود لتوفير الري.

من جهته قال نائب وزير التخطيط والمالية الزامبي الدكتور سيمتو موبيكو: تظل العلاقات الاقتصادية الخليجية الإفريقية دون المستوى نظرا للإمكانات

والخبرات الخليجية للاستفادة من الشراكة في تنمية البلدان الإفريقية وتحسين مستوى المعيشة وتوظيف الشباب من خلال جذب الاستثمارات الخليجية.

واستعرض نائب وزير التخطيط والمالية الزامبي فرص الاستثمار في مجال السياحة والزراعة، مشيرا الى وجود فرص استثمارية في مجال الفحم الذي تصدره زامبيا للخارج ويحقق لها عوائد اقتصادية تقارب ٤٠٠ مليون دولار.

ونكر ان زامبيا حققت معدل نمو ٥ ٪ مع انخفاض معدل التضخم عام ٢٠٠٩ بشكل كبير كما صنفت من بين عشرة دول من البنك الدولي من حيث سهولة ممارسة الأعمال وتحتل المركز السادس عالميا من حيث الحصول على الضمان والائتمان إضافة لحرية تحويل الأرباح وعضويتها في كتلتات إقليمية كالكوميسا وسانك وغيرها.

وابدى رغبة بلاده في جلب استثمارات خليجية متنوعة بالتركيز على قطاعات الزراعة والتعدين والخدمات والبنية التحتية.

واقترح المسؤول الزامبي إنشاء مؤسسة لتسهيل عملية الشراكة بين الخليج وأفريقيا إضافة لافتتاح مكتب زامبي في الخليج لتسهيل عملية عرض الفرص الاستثمارية على قطاع الأعمال بالخليج.

وقال بان التحدي الذي يواجه زامبيا كحال الكثير من الدول الإفريقية هو توفير البنية التحتية وجذب الاستثمارات وكشف عن توجهات نحو الاندماج والتكامل بين الدول الإفريقية وأن هناك مقترحا لإنشاء منطقة تجارة حرة للدول الإفريقية.

واستعرض نائب وزير التخطيط والمالية الزامبي في ختام كلمته بعض فرص الاستثمار في جنوب إفريقيا في مجال التعدين والزراعة وتصنيع الغذاء إضافة لقطاع السياحة والطاقة البديلة وكذلك البنية التحتية.

من جهته أكد وزير النقل السعودي الدكتور جبارة الصريصري أن دول الخليج حققت إنجازات اقتصادية كبيرة رغم الأزمة العالمية التي ضربت العالم مؤخرا كما أن لديها قطاع خاص نشط وله تجارب بوليه كبيرة ويملك القدرة على المبادرة مما يجعله شريك موثوق به كما أن

بينين الدكتور توماس بوني على اهتمام بلاده بالتعاون الاقتصادي مع المملكة، وقال: حكومتي تضع التعاون الاقتصادي مع السعودية في مقدمة أولوياتها وسوف تنظم لهذا الغرض مؤتمرا في فبراير المقبل تستضيف خلاله مجموعة من رجال الأعمال السعوديين في بينين وسيكون فرصه مناسبة لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بينين والمملكة.

وأكدت الجلسة الثالثة برئاسة نائب وزير المالية في المملكة الدكتور حمد البازعي قصورا في التشريعات والأنظمة الحمائية لدى الدول الأفريقية وهو ما يقلل حجم الاستثمارات الخليجية في السوق الأفريقية ويتطلب بذل المزيد من الجهود نحو توفير بيئة آمنة للاستثمارات الخليجية.

من جانبه قال وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت أحمد الهارون: إن العلاقات التاريخية التي تربط بين دول مجلس التعاون والدول الأفريقية لا تعكس الطموحات في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وأوضح ان هناك تعاونا عربيا افريقيا ولكن لا يتجاوز 20 مليار دولار من بينها 10 مليارات من النفط، مبينا انه رغم ذلك يمكن استكشاف المزيد من فرص التعاون والاستثمار المتبادل بين الجانبين وخاصة الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة لدى الدول الأفريقية في مقابل الاستفادة من الوفرة المالية المضمخة لدى الدول الخليجية وهو ما سيحقق التنمية المستدامة للجانبين.

ورأى ان مستوى الحضور والمشاركة من جانب عدد من الدول والمنظمات الأفريقية والخليجية يؤكد وجسود رغبة في تعزيز التعاون الحالي والعمل من أجل تنمية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والبحث عن أفضل الفرص الممكنة والواعدة للاستثمار فيها.

وشدد على ضرورة قيام الدول الأفريقية بتهيئة البيئة والمناخ الاستثماري لاستقطاب رؤوس الاموال الخليجية، مشيرا الى أن دول مجلس التعاون لديها هدف استراتيجي يتمثل في توفير مصادر آمنة لتوفير الأمن الغذائي ولدى افريقيا موارد مائية وأراضي زراعية خصبة يمكن أن تكون

لدى هذه الدول منتجات صناعية على مستوى عال من الجودة العالمية وفي المقابل تمتلك الدول الإفريقية موارد متنوعة ونهمة وكذلك موارد بشرية وأيدي عاملة مدربة ومنخفضة التكاليف كما أن لديها إدارة قوية لتحقيق النمو المستدام.

وتابع بان الاهتمام بالاستثمار ينبغي أي يكون في أعلى سلم الأولويات لدى الطرفين وهذا ما يسعى إليه خادم الحرمين الشريفين وكان محل اهتمامه عندما رعى يحفظه الله هذا المؤتمر.

من جهته أشاد رئيس السنغال عبدالله واد في الجلسة الثانية بجهود خادم الحرمين الشريفين لدعم التعاون العربي الإفريقي ودعمه لجميع الدول الإسلامية مختلف القارات.

وقال واد: بصفتي رئيس لقمة دول منظمة المؤتمر الإسلامي فإنني أثنى عاليا جهود الملك عبد الله الدائمة والمتواصلة في دعم الدول الإسلامية وسعيها الدؤوب من أجل إحلال الوفاق والاتفاق بين الدول الإسلامية والعالم اجمع، مضيفا أنه لا يرى مستقبل العالم العربي بدون إفريقيا ولا مستقبل إفريقيا بدون العالم العربي لأن مصيرنا مشترك والتحديات التي تواجهنا مشتركة.

واقترح الرئيس واد عدة مقترحات هامة لتفعيل التعاون الخليجي الإفريقي منها إصدار جوازات سفر خاصة لرجال الأعمال من الجانبين وتسهيل تأشيرات الدخول لهذه الفئة إلى دول إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس وكالة للتنمية في الدول الإفريقية والدول العربية تعتمد على استخدام الطاقات المتاحة من الباحثين والفتيين والمهنيين تكون مسئولة عن إقامة مشروعات مشتركة بين الجانبية وهذه المشروعات سوف تعتمد على نفسها في إدارة وتشغيل المشروعات الاستثمارية المشتركة وتحقيق طائلا وافرا من المال.

وشدد الرئيس واد على دعم السعودية لبلاده، مشيرا الى أن المملكة تعد نموذجا يحتذى به في التعاون بين الدول الإسلامية وسنعمل سويا على تفعيل الشراكة الخليجية الإفريقية من أجل رفاهية الشعوب وتحقيق مصالحهم من جهته أكد رئيس جمهورية

لتحقيق الأمن الغذائي وحث البنوك الخليجية على ممارسة أنشطتها بدول افريقيا أو فتح غروع لها، واختيار بعض الدول الافريقية لتكون بمثابة مراكز انطلاق للمنتجات والاستثمارات الخليجية الى باقي الأسواق الإفريقية.

واستعرض أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عبد العزيز الحقييل الدور الذي يمكن ان تقوم به المنظمة في دعم توجهات الدول الخليجية للاستثمار بالقارة الافريقية، مشيراً الى أن حجم الطلب على المنتجات الغذائية يطرح بقوة دعم مبادرة الدول الخليجية للاستثمار بالقارة الافريقية في مجالات التصنيع الغذائي واقامة مشاريع مشتركة في هذا المجال توفر حاجة الدول الخليجية لهذه المنتجات وتساهم في ذات الوقت في تنمية اقتصاديات الدول الإفريقية، مؤكداً ان منطلقاته تعمل على ترجمة توجهات الدول الخليجية المتعلقة ببرامج الامن الغذائي من خلال مشاريع الانتاج الزراعي والحيواني.

وكشف عن اتصالات تجريها المنظمة مع عدد من الدول الإفريقية والمنظمات كمنظمة الفاو لطرح الفرص الاستثمارية في مجالات التصنيع الغذائي ووضح بان 10 فرص سيتم طرحها لخدمة تلك التوجهات.

ووفقاً لأمين عام مجلس الغرف السعودية الدكتور فهد بن صالح السلطان، يأتي المؤتمر في وقت عصيب يشهد فيه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة من أزمة مالية وركود حركة التجارة الدولية الأمر الذي حدا بكثير من الدول للبحث عن حلول من خلال التكتلات الاقتصادية واستكشاف فرص استثمارية في أسواق غير تقليدية حيث أن الدول الخليجية لديها توجهات نحو الاستثمار في القارة الإفريقية ومشاريع فعلية قائمة هناك فأن المؤتمر سيعمل على تحويل تلك التوجهات لبرامج عمل ملموسة من خلال عمل جماعي منظم تتشارك فيه الهيئات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص لرسم إستراتيجية طويلة المدى للعلاقات الخليجية الإفريقية.

وأضاف: " لا نريد للعلاقات الاقتصادية الخليجية الإفريقية أن تقوم على مبدأ اقتناص الفرص الأنية بل نريدها شراكة إستراتيجية قائمة على تحقيق مصالح الطرفين وتوفير فرص متكافئة تعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في دول القارة الإفريقية والتي تلزمها كثير من مشاريع تطوير البنية التحتية حيث يمكن للإمكانات المائية والخبرات الخليجية والسعودية خاصة أن تساهم في تنفيذ تلك المشروعات"

من بين مشاريع التعاون بين دول الخليج و افريقيا في المستقبل القريب.

وحدث وزير التجارة والصناعة الكويتي الدول الإفريقية على العمل من أجل اقناع المستثمرين بجدوى استثماراتهم في بلدانهم وتوفير المناخ الأمن والاستثماري الجاذب لتحقيق الفائدة المشتركة للجانبين.

وأيد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دولة قطر الشيخ خليفة بن جاسم ال ثاني ما ذهب اليه وزير الكويتي اليه من ضعف حجم التبادل التجاري القائم بين المجموعتين وانه لا يرتقي الى الموارد والامكانيات الحقيقية لكليهما.

وقال: العلاقات الخليجية الإفريقية لم تحقق نمواً حقيقياً يتناسب مع الامكانيات المتوفرة ولم تتجاوب مع كافة الدعوات والجهود الرامية الى دعم العلاقات، مؤكداً أن ذلك يعود الى عدد من المعوقات التي تعترض سبيل الاستثمارات الخليجية من بينها ارتباط الأسواق الإفريقية مع بعض التكتلات الاقتصادية الدولية، ووجود منافسة كبيرة مع دول لديها استراتيجيات عمل واضحة مع القارة الإفريقية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الكثير من دول افريقيا إضافة الى الصراعات المحلية والحروب الأهلية وارتفاع الرسوم الجمركية والمبالغ في اتخاذ اجراءات حمائية والتقلبات المستمرة في أسعار صرف العملات، وضعف الاستثمارات الخاصة بالصناعات السيادية الخليجية بالدول الخليجية وعدم استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الخليجية.

وأكد الشيخ خليفة بن جاسم أن الصبورة ليست قائمة بل إنها مباشرة خاصة مع تعزيز العلاقات الخليجية الإفريقية، حيث أصبح ضرورة ملحة تفرضها التطورات الاقتصادية.

واقترح توقيع اتفاقيات لتسهيل التجارة الخليجية مع أهم التجمعات الإفريقية وإنشاء صندوق خليجي مشترك تشرف عليه الحكومات لدعم الصناعات الخليجية الى افريقيا إضافة الى تشجيع وإقامة شركات استثمارية في مجالات الزراعة